النّظرية البنويّة الوظيفية العربية وتطبيقاتها في الدرس اللغوي

الدكتور محمد العيد رتيمة
- جامعة الجزائر

تحتل اللغة الإنسانية المكانة البارزة في حياة الإنسان الفكرية ومختلف نشاطاته الحياتية ، ذلك لأنه لا يمكن - وبالصورة المثلى - إتمام أي تواصل بين الأفراد والمجتمعات دون استعمال اللغة ، كما لا يمكن سبر أغوار الفكر الإنساني دون معرفة اللغة وأنضمتها المتكاملة والمتفاعلة فيما بينها ضمن النظام اللغوي الشامل الذي بواسطته يعبر الفكر الإنساني عن ذاته .

لقد بات واضحاً أنه لم يصبح بإمكان أي باحث معالجة قضايا اللغة والأدب دون سابق إلمام بالدراسات اللسانية ، ومناهجها اللغوية ، التي سادت - وبشكل ملفت للانتباه - البحوث الفكرية واحتلت أهمية كبرى ، تزايدت منذ أن تحررت من الأحكام الاعتبارية الانطباعية ، والنظريات العينية والافتراضات الاحتمالية ، واتجهت الى دراسة اللغات الإنسانية من حيث طبيعتها كظاهرة قابلة للوصف والتحليل ، فتوضح - لذلك - إتجاهها وتعمقت مفاهيمها للغة وخصائصها ومميزاتها وعوامل نموها ، فأسفرت بذلك عن منهجية جديدة ، قائمة على مفاهيم علمية موضوعية ، مما جعل مختلف الدراسات الانثروبولوجية ، والسوسيولوجية ، والسيكولوجية وأساليب النقد الأدبي وطرائق تعليم اللغات تستمد من اللسانيات منهجياتها ومفاهيمها الأساسية بعد تبلورها بدقة واحكام ، نتيجة جهود مضنية لمراحل وأجيال متعددة مرت بها الدراسات اللسانية قبل أن تصبح علماً حديثاً قائماً لذاته له ماله من الشهرة والأهمية والخطورة وشمول النظر للغات الإنسانية عموماً واللغات الغربية خصوصاً .

إن تطور اللسانية الغربية كان له الأثر البالغ في ظهور العديد من المدارس اللغوية ونشوء الكثير من النظريات التي تمايزت مناهجها في الدرس والتحليل فأثرت بذلك في الدرس اللغوي

وفي توجيه النقد الأدبي عموماً . وعرفت رواجاً كبيراً خارج محيطها ، وراح الكثير من الباحثين العرب المحدثين خاصة من عاد من الوافدين في البعثات العلمية للغرب ، وبشكل أخص من وقع منهم عن وعي أو غير وعي تحت خدر تلك النظريات الغربية يطبق تلك المناهج حرفياً على اللغة العربية وآدابها دون اهتمام بخصائصها البنوية الوظيفية المميزة ، ودون إشارة الى تلك النظريات المهيمنة على عقولهم ، لم تأخذ العربية كمعطى من معطياتها النظرية وهذا السبب كفيل بعدم انطباق تلك المناهج على اللغة العربية لأن الحياد المطلق في النظريات والمناهج عموماً – وفي الدراسات الإنسانية والفكرية خصوصاً وفي اللغة العربية والأدب وتقديرهما بصفة أخص وَهْمٌ وافْتِئَاتٌ على الحقيقة الموضوعية ، كما أن زعم وجود أية نظرية أو منهج بمقدوره تحليل كل النصوص التي يحتمل ورودها في كل لغة إنسانية هو طموح مستحيل لأنه يلغي الخصائص المميزة للغات الإنسانية بعضها عن بعض ، لأن أية لغة ليست صورة نسخية تقريرية للواقع ، بل هي بنى متراصة مقننة ومتكاملة يرى متكلمها الواقع من خلالها وبحسب تنظيمها وأنماط تراكيبها التي تحدد له نظرة تحليلية وتركيبية مغايرة للواقع والعالم بطريقة مختلفة عما في اللغات الأخرى .

«يثبت تأريخ الغربيين للدرس اللغوي أنه كان مقصوراً على مجهودات اللغويين الذين ينتمون الى اللغات الهندو أوروبية ، أي أنهم لم يتعرضوا لدراسة اللغة عند العرب ... وينتج عن ذلك الخطأ الواضح في ربط الدرس اللغوي العربي بالدرس الغربي وأوضح منه خطأ أن تسلك عمل العرب في حدود القرون الوسطى على ما يرتب الغربيون ويفهومهم لها ! كما أننا لا نعلم أن أحد لساني مرحلة الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة للغربيين ، تناول – فيما تناولوه – اللغة العربية للدراسة بنيتها على الرغم من أن فرانز بوب مؤسس الدراسات المقارنة كان قد درس العربية تعلماً من ضمن ما تعلم من لغات مدة إقامته بباريس (1812 الى 1816) على يد المستشرق سلفستردي ساسي . لذلك فقد ترتب عن هذا التغاير مفارقات بين المفاهيم والمناهج الغربية اللغوية والمفاهيم والمناهج اللغوية العربية على الرغم من تمظهرها بالعلمية وهذا بنظرنا أمر طبيعي لاختلاف المعطيات وتمايز اللغات ، من ذلك مثلاً أن دي سوسور يرى أن اللغة هي تنظيم قواعد موجودة بصورة مضمرة في كل عقل ، ولا وجود للغة بصورة كاملة إلا ضمن المجموعة – أي أن اللغة عنده هي هذا التنظيم المضمر المجرد المفترض الوجود بصورة من الصور خارج إطار الكلام المحسوس – والحقيقة تثبت أن اللغة نتاج الواقع ، وليست خارج إطار

الكلام بشكلية المنطوق والمكتوب ، وهذا ما يثبته تاريخ نشأة اللغة ومراحل تطورها من المحاكاة الى الارتجال ، فليس هناك وجود للصور الذهنية بعيداً عن محسوس الأحداث ، وما الملفوظ أو المكتوب من الكلام إلا ترميز صوتي أو خطي لتلك الأحداث المحسوسة مع ما في ذلك من القرب أو البعد تبعاً لارتباطها بالمرحلتين المذكورتين .

إن مفهوم الإشارة الذي يقرن بين المدلول كمعنى مجرد وبين الدال كصورة صوتية هو تصور مخالف لحقيقة واقع اللغة ، لأنه لا وجود لمعنى مجرد عار من اللفظ ، كما أنه لا وجود لصور صوتية لغوية خالية من المعاني ، وقديماً عرف ابن جنى اللغة بأن حدها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[2] لذلك فإننا نرى أن المدلول والدال اللغويين ملتحمين غير منفصلين ، وما الفصل بينهما إلا لضرورة الدراسة فقط ، ومهما يكن من محاولات التخريج والتحل فيه لتجنيبه الخطل كقول أحدهم ، «لابد أن نشير الى أن المدلول في اللغة لا يطابق الشيء الذي تشير إليه الكلمة ، وأن الدال والمدلول لا يماثلان الكلمة والشيء ، إذ أن كلمة شيء لا تعني من الناحية اللغوية أي معنى بذاتها ، بل هي تستمد معناها من خلال التمثيل الثقافي الذي يضفيه عليها الإنسان عبر شكل الاشارة بالذات أي عبر اقتران الدال بالمدلول»[3] رغم هذا الشرح فإن ما نلحظه يبقى قائماً ولا ينهض هذا الشرح دليلاً على دحضه ، وكذلك اعطاء مفهوم الاشارة معنى يتجاوز مفهوم الكلمة كقوله : «يتخطى مفهوم الاشارة ، كما يحدده دي سوسور مفهوم الكلمة التقليدي والمبهم من حيث هو مفهوم مجرد يمتاز بالدقة . فالإشارة هي الوحدة اللغوية التي تكون باتحاد الدال بالمدلول[4] أي أن الاشارة هي كيان مكون من الدال والمدلول كوحدة قائمة أما عملية الربط الكيفي Arbitraire فهي قاصرة على المرتجلات فقط ، التي يكون الرابط فيها بين الدال والمدلول رابطاً كيفياً غير معلل . أما الألفاظ التي صاقيت معانيها فالرابط فيها معلل حيث يوحي ملفوظها بمحسوس حدثها ، فروابطها طبيعية مؤسسة عكس ما يذهب إليه صاحب النظرية من أن اللغة مكونة من عناصر وإشارات لا تقوم هذه الوحدات على روابط طبيعية بين مجموعة صوتية وبين فكرة أو مجموعة من الأفكار ، إنما تستمد كيانها من اصطلاح ساد على مر الزمن في بيئة معينة ، وأن كل إشارة من إشارات اللغة يوازي فيها الدال والمدلول ، ويرتبط معه لحاجة ناجمة عن التنظيم اللغوي نفسه . ولكل لغة من اللغات الإنسانية نظمها وتنظيمها المغاير شكلاً ومضموناً لغيرها من خلال أنماط مفرداتها وتراكيبها لذلك فإن موقع العناصر اللغوية داخل الجملة والجمل داخل النص وفق ترتيب معين يدل على علاقاتها وبالتالي

على وظيفة كل عنصر بسائر العناصر في اللغات غير المعربة التي تتبع أنماط ستاتيكية في تركيب الجمل هو مبدأ قاصر لا يشمل اللغات المعربة وعلى رأسها العربية لأن الحركة الإعرابية هي التي تحدد وظيفة العناصر اللغوية لضمائم الجملة لا الموقع والرتبة في نسق الأنماط الجملية ، كما أن مبدأ المحتوى الدلالي للعناصر اللغوية في الجملة الذي يحدد وظيفته هو مفهوم قاصر كذلك ، وغير دقيق في العربية نظراً لطبيعة النظم التي نفترض التعلق بين ضمائمها مما تعجل معنى الجملة مغايراً لجمع معاني مكوناتها ، بل أن المعاني المعجمية لكل ضميمة تفقد أحياناً وبحسب الأساليب لتسودها المعاني الوظيفية معاني النحو التي تحددها الحركات الاعرابية بحسب العوامل . وهكذا تتجلى المفارقات الواضحة بين المفاهيم الغربية والعربية حتى تلك التي تدعي التجرد والعموم من مثل التقطيع الثاني الذي يتم داخل الوحدات اللغوية لتقطيعها الى وحدات دنيا متتابعة ومجردة من كل دلالة ، إن هذا المستوى من التقطيع – إن كان ينطبق على اللغات الغربية وكل اللغات التي تأخذ فيها المصوتات أشكالاً مجسمة بجانب الصوامت في نسق خطي أفقي ، إلا أنه لا ينطبق على اللغات العربية ، وذلك لأن المقطع السكوني الصامت لا وجود له في واقع اللسان العربي ، وما وجود همزة الوصل في العربية إلا لغرض التوصل للنطق بالساكن ، لذلك في نظرنا – أن أدنى مقطع في العربية ، يتكون من (صائت وصامت) ، لأن أول ما يتبادر الى الذهن من فروق صوتية ، أن العربية لا يبدأ فيها بالساكن ، وهذه القاعدة هي التي انتجت قاعدة همزة الوصل ، وهمزة القطع ، فما كان أوله متحركاً من الكلمات المبدوءة بالهمزة كانت همزته همزة قطع ... أما ما كان أوله ساكناً فلابد حينئذ من همزة وصل ، وهي التي يتوصل بواسطتها الى النطق بالحرف الأول الساكن ... أما في اللغات الهندو أوروبية كالانجليزية والفرنسية فنجد كلمات كثيرة تبدأ بالساكن ...[5] لذلك نؤكد رفضنا لاعتبار المستوى الثاني من التقطيع المزدوج (مستوى الفونيمات) ظاهرة عامة بين اللغات الانسانية وميزة مشتركة بينها ، يقول د/دك الباب إننا لا نوافق مارتينيه في أن مبدأ التقطيع المزدوج قانون أساسي من قوانين اللغة الإسبانية ، ونرى أن القانون الأساسي في جميع اللغات الإنسانية هو مبدأ تقطيع السلسلة الصوتية الى مقاطع صوتية يتألف منها الكلام الإنساني»[6] ففي العربية مثلاً نجد : «أن الوحدة الصوتية الصغرى الفعلية في الكلام ليست الفونيم (أي الوحدة الصوتية الأولية) بل هي المقطع الصوتي الذي يتألف من أكثر من فونيم ، ويجب أن يشتمل بالضرورة على صوت صائت ، فإذا تحرر الصوت الصامت من حركة تلحق به يستحيل النطق إلا بعد حركة تسبقه ، ويتحد

معها مقطع صوتي واحد[7] «وقد أشار ابن جنى الى الامتناع الابتداء بالساكن وأن أول الكلمة لا يكون إلا متحركاً»[8] كما أن الكلمة المنفصلة في اللفظ لا يمكن أن تتألف من صوت واحد ، سواء لحقته حركة أم لم تلحقه قال ابن جني : «... كيف يستعذب قول القائل ، وإنما نطق بحرف واحد ! لا بل يمكنه أن يجرد للنطق حرفاً واحداً ! ألا تراه لو كان ساكناً لزمه أن يدخل عليه من أوله همزة الوصل ، ليجد سبيلاً الى النطق به نحو اب ، اص ، اق . وكذلك اذا كان متحركاً فأراد الابتداء به والوقوف عليه ، قال في النطق بالباء من بكر (به) وفي الصاد من صله (صه) وفي القاف من قدره (قه) فقد علمت من ذلك أن لا سبيل الى النطق بالحرف الواحد مجرداً من غيره ساكناً كان أو متحركاً»[9] وعليه فإن المقطع الصوتي في العربية لا يتكون بالضرورة إلا من عنصرين مكونين على الأقل صائت يليه صامت ، ولا يمكن أن يكون المقطع من صائت بمفرده أو من صامت بمفرده[10] وهذا غيض من فيض المفارقات بين ما تؤكده بعض النظريات والمناهج الغربية ما تقره حقيقة اللغة العربية ناهيك عن المفارقات العلمية ، كعدم إقامة الفرق عند الوظيفيين بين المسند إليه في حالة كونه فاعلاً أو في حالة كونه مبتدأ حيث يعرفونها بتعريف واحد ، على اعتبار أن المسند إليه هو المحقق الاجباري للمسند سواء فعلاً أم خبراً ، فهم يقرون التفريق بين الفاعل والمبتدأ غير هام ، وغير دقيق عندما يوضع في إطار الدراسة التركيبية ، لأن تحديد كل من الفاعل والمبتدأ قائم على معايير غير تركيبية – في نظرهم – فهو إما قائم على معطيات معنوية كما في الفاعل ، ومن ثم يعتبر غير دقيق . وإما قائم على معطيات لفظية وموقعية بحتة ، كما في المبتدأ ، وليس على معطيات تركيبية ، ولست أدري ولا أخالني سوف أدري معايير التمييز بين الوحدات في التركيب ، إن لم تقم على معطيات لفظية موقعية أو معطيات معنوية نحوية ، وما التركيب إن لم يكن لفظاً ومعنى ! وهذا بنظرنا جوهر المفارقة الكبرى بين النظرية الوظيفية والنظرية اللسانية العربية لأن النحو عندنا ما هو إلا معان ، إذ لا وجود للتركيب دون المعنى ، كما أن التباين بين أنماط التركيب الإسنادي ناتج أساساً عن تباين معانيها . فلئن كان مصطلح المسند إليه ينطبق على الفاعل وعلى المبتدأ كليهما في المستوى المنطقي خارج السياق . إلا أنهما يختلفان من حيث الوظيفة ، ومن حيث التركيب ، ومن حيث العوامل داخل السياق . إذ ينجر عن تغير كل منهما تغير واضح في مستوى البنية النحوية الساكنة للتركيب الاسنادي ، ومستوى البنية الاخبارية الابلاغية المتحركة . وكذا الشأن بالنسبة لمصطلح المسند الذي يطلق على الفعل وعلى الخبر في

المستوى المنطقي مع اختلافهما البين في مستويي البنية النحوية الساكنة والبنية الابلاغية المتحركة داخل السياق بالنسبة لنمطي التركيب الاسنادي في العربية وذلك راجع أساساً الى طبيعة كل منهما ووظيفته . إذ يعرف الفعل في العربية فيما يعرف بأنه ما دل على حاله أو حدث مقترن بزمن من الأزمنة ، ويعرفه سيبويه يقوله : «الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبينت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع»[11] غير أن صيغة الفعل في كل أحواله لا تستقل بالدلالة دون فاعله الذي يليه ويعتبر كالجزء منه ، ولقد أكد هذه الخاصية علماء العربية منذ التقديم قال الزمخشري عند تعريفه الفاعل أنه : «ما كان المستند إليه من فعل أو شبهه ، مقدماً عليه أبدا ، كقولك (ضرب زيد) وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه ، والأصل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه»[12] ويقول موفق الدين : «... خبر الفعل الذي هو الفعل لم يتقدم لكونه خبراً ، إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر ... فلما لم يجب ذلك في كل خبر ، علم أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرا ، وهو كونه عاملاً فيه ، ورتبه العامل أن يكون قبل المعمول ، وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه فأعرفه . إنك لو قدمت الفاعل فقلت (زيد قام) لم يبق عندك فاعلاً ، وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل اللفظية[13] ويقول الزجاجي في هذا الصدد : «اعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه .. إلا إذا كان فعلاً ، فإنه لا يجوز تقديمه عليه ... فإن كان خبر المبتدأ فعلاً ثم قدمته عليه ، فارتفع وزال معنى الابتداء . ثم تقول (قام زيد) فترفعه بفعله[14] ولهذا يريد السيوطي القاعدتين التالتين : (الفاعل كجزء من أجزاء الفعل ، والأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول قال ابن النحاس : إنما كان الأصل في الفاعل التقديم ، لأنه يتنزل من الفعل منزله الجزء ولا كذلك المفعول[15] وكذلك نرى أن علماء العربية اعتبروا الفاعل بنوياً بمثابة جزء من الفعل الذي يسبقه ، أي أن الفعل وفاعله الذي يليه يكونان معاً وحدة نحوية لا انفصام فيها وهذا ما حمل د/عثمان أمين على الاستنتاج بأن الفعل لا يستقل بالدلالة دون الذات ، وأن الذات متصلة بالفعل في تركيبه الأصلي[16] .

إن هذه الخصائص المميزة للعربية وغيرها مما سنأتي على ذكر بعضها كلما دعا المقام والمقال لذلك تجعلنا نقر بداهة أن أية نظرية غربية لا نستطيع أن نطبقها تطبيقاً كاملاً في درسنا اللغوي العربي بكل ما يحتويه من معطيات ومعلومات ... ولا نستطيع أن ندرس على أساسها الأبواب النحوية في مدارسنا وجامعاتنا . لأن من أخص خصائص العربية الاعراب وحركاته

من رفع ونصب وجر وجزم أو ما ينوب عنها من حروف وحذف في مواضع محددة قواعديا . وكذلك البناء من ضم وفتح وكسر وسكون ، كل هذا الامكان له في النظريات الغربية وكذلك فإن الجملة الفعلية لا نجد لها محلاً في قواعدهم بل حتى العبارة الاسمية - عندهم - التي تقابل الجملة الاسمية عندنا ، فإن تركيبها مختلف في كل من اللغة العربية من ناحية واللغتين الانجليزية والفرنسية مثلاً من ناحية أخرى ، فالعربية لا تستعمل لفظاً يربط بين المبتدأ والخبر بعكس اللغتين الانجليزية والفرنسية اللتين تأتيان بالمبتدإ وبعده الرابطة ثم يليهما الخبر ، والرابطة فيهما هي فعل الكينونة ، ويلاحظ (جون استوارت ميل) أن طبيعة الجملة في الفرنسية والانجليزية جاءت على نسق المنطق الأرسطي الذي تتكون الجملة فيه من موضوع ومحمول وبينهما الرابطة[17] ويعلل د/عثمان أمين هذا الاختلاف بين العربية واللغات الهندو أوروبية فيقول : «إن الاسناد في اللغة العربية يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول وبين مسند إليه ومسند دون التصريح بهذه العلاقة نطقاً أو كتابة ، في حين أن هذا الاسناد الذهني لا يكفي في اللغات الهندو أوروبية إلا بوجود لفظ مسموع أو مقروء يشير الى هذه العلاقة في كل مرة (وهو فعل الكينونة) في اصطلاحهم ، ويسمونه في تلك اللغات رابطة[18] ، هذا عن الجملة الاسمية ، أما الجملة الفعلية ، كما قدمنا - فلا وجود لها في لغاتهم التي تبدأ دائماً بالفاعل أو المسند إليه ، وهذا ما أحدث خلطاً في أذهان من سار على نهج الغربيين بين المبتدأ والفاعل . وبعيداً عن أي حكم تعصبي أو مصادرة لأي رأي نقول مع د/ابراهيم أنيس : «ليس من اليسير التعليل لمثل هذا المسلك اللغوي في ترتيب الكلمات وتنظيمها ، بل ليس من الهين أن يقال لما اتخذت هذه اللغة ذلك النظام المعين الذي قد يخالف ما جرت عليه لغة أخرى ... وذلك لأن ترتيب الكلمات في كل لغة ليس إلا إحدى تلك العادات اللغوية التي تتميز بها هذه اللغة ، وهو بعد أن تستقر على صورة معينة ليس إلا وليد تطور طويل المدى ، ونتيجة مرور قرون طويلة وكثيرة على هذه اللغة . ومن الصعب الوقوف على كل الظروف اللغوية التي ساهمت في مثل هذا التطور حتى صار نظام الجملة على ما نألفه ونعهده في كل لغة[19] فالترتيب للكلمات والتنظيم للضمائم في الجملة في العربية يتصف بالمرونة والوضوح ، فليس هناك إبهام إذا أخرنا الفاعل وقدمنا المفعول ما دامت الكلمات معربة كقوله تعالى : ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾[20] أما في الانجليزية والفرنسية فإن ترتيب الكلمات وموقع كل كلمة هما اللذان يحددان معنى الجملة يقول فندريس : «أما القرينة الوحيدة التي تقدمها الفرنسية فهي ترتيب الكلمات

... لذلك يمكننا أن نغير في اللاتينية (باعتبار لغة معربة) وضع كل كلمة من الكلمات الثلاث كما نشاء دون أن نمس وضوح الكلمة بأدنى ضرر ، أما في الفرنسية فيستحيل أن نمس نظام الكلمات دون أن نغير المعنى[21] وليت الفرق كان قاصراً على ما ذكرناه بين العربية وبين اللغات التي تسود مناهجها دراساتنا اللغوية والأدبية النقدية الحديثة ، بل اننا لنجد فروقاً ظاهرة في كل مستوى من المستويات اللغوية بين العربية وبين تلك اللغات . ففي المستوى الصوتي في العربية نجد أصواتاً لا وجود لها في الانجليزية والفرنسية كالحاء والخاء والضاد والغين ، وكذلك فإن فيها أصواتاً لا وجود لها في العربية كالفاء المفخمة والباء المشددة كرمز مستقل ، وكذلك هناك رموز لأصوات بعضها يكتب برمز خطي واحد يرمز الى صوتين مختلفين (X) وبعضها يكتب لصوت واحد مثل (TH) لصوت الذال وكذلك (CH,SH) يرمزان الى الشين ، وهناك فروق صوتية هي أن الحروف المكتوبة في الانجليزية والفرنسية أكثر عدداً من الحروف المنطوقة مثل فعل WRITE بل الأكثر من ذلك أن هناك رموز صوتية تنطق برموز أخرى غير مكتوبة مثل Lventenant تنطق بالانجليزية لفتنانت»[22] .

أما في المستوى الصرفي فإن المفردات العربية أوزانها التي لا تشاركها فيها غيرها كما أن في العربية إفراداً وتثنية وجمعاً : أما في الانجليزية والفرنسية فلا يوجد إلا الأفراد والجمع ، ولا توجد التثنية التي تتوصلان إليها إلا باستعمال العدد two و deux قبل المعدود .

انطلاقاً من الفروق السابقة نجزم بعدم صلاحية تطبيق النظريات اللسانية الغربية ومناهجها تطبيقاً حرفياً في ميدان الدرس اللغوي والنقد الأدبي في العربية ، كما نجزم بعدم عالميتها ونؤكد بعيداً عن أي مصادرة عشوائية أن المنادين بتطبيقها جملة وتفصيلاً على العربية ما هم إلا مغرمون بأشكال من القول زائفة ، وزخارف من الرسوم عديمة الفائدة والنفع العلميين أولوها عنايتهم واهتموا بها ، إما لغرورهم بما تعلموه في الغرب ، أو لالتزامهم المعنوي أو المادي بالدعاية لها أو حتى لا يتهموا بأنهم مقصرون عن اللحاق بالركب اللغوي في الغرب ومعرفة مناهجه في التذوق الأدبي ونقده . ولو نظروا نظرة علمية موضوعية لوجدوا في تراث العربية اللساني أحكاماً تعمم على اللغات الإنسانية أكثر عالمية من النظريات الغربية على ما لهذه الأخيرة من علمية لا تنكر وإصابة لكبد الحقيقة في بعض جوانبها ، ولكنها إذا ما قورنت ببعض الأحكام اللسانية العربية لتبين بوضوح قصورها عنها . كقول ابن الخباز فيما نقل عنه ابن هشام في الشذور : «ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة : (اسم وفعل وحرف) بلغة

العرب لأن الدليل الذي على الانحصار في الثلاثة عقلي ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات»[23] . وكقول المبرد : «فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، لا يخلو الكلام عربياً كان أو معجمياً من هذه الثلاثة»[24] . وكقول أبي نصر القارابي : «إن الألفاظ الدالة في لسان كل أمة ضربان : مفردة ومركبة : فأما المفردة كالبياض والسواد والإنسان والحيوان والمركبة . كقولنا الإنسان حيوان ، وعمرو أبيض ، والمفردة منها ما هي ألقاب أعيان ، مثل زيد وعمرو ، ومنها ما يدل على أجناس الأشياء وأنواعها مثل الإنسان والحيوان والبياض والسواد ، والمفردة الدالة على الأجناس والأنواع منها أسماء ومنها كلم ومنها أدوات . ويلحق الأسماء والكلم التذكير والتأنيث ، والتوحيد والتثنية والجمع ويلحق الكلم خاصة الأزمان ، وهي الماضي والحاضر والمستقبل»[25] ويقول كذلك : «وعلم اللسان عند كل أمة ينقسم سبعة أقسام عظمى : علم الألفاظ المفردة ، وعلم الألفاظ المركبة ، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة ، وقوانين الألفاظ عندما تركب ، وقوانين تصحيح الكتابة ، وقوانين تصحيح القراءة ، وقوانين تصحيح الأشعار ...[26] ثم يقول : وعلم قوانين الألفاظ عندما تركب ضربان : أحدهما يعطي قوانين أطراف الأسماء والكلم عندما تركب أو ترتب ، وثانيهما يعطي قوانين في أحوال التركيب والترتيب نفسه كيف هي في ذلك اللسان ، وعلم قوانين الأطراف المخصوص لعلم النحو ، فهو يعرف أن الأطراف إنما تكون أولا للأسماء ثم الكلم ، وأن أطراف الأسماء منها ما يكون في أولها مثل ألف لام التعريف في العربية أو ما قام مقامها في سائر الألسنة ، ومنها ما يكون في نهاياتها وهي الأطراف الأخيرة ، وتلك هي التي تسمى حروف الإعراب ، وإن الكلم ليس لها أطراف أول ، وإنما لها أطراف أخيرة ، والأطراف الأخيرة للأسماء والكلم هي في العربية مثل : التنوينات الثلاثة والحركات الثلاث والجزم[28] ...

إن الوصول الى هذه القوانين اللسانية الكلية في البحث اللغوي لتراث اللسان العربي لم تكن وليدة تطبيق نظريات ومناهج غريبة عن العربية بل كانت نتيجة بحث طويل شاق يظهره المسار التاريخي للدراسة الوصفية التحليلية الشاملة للغة العربية الذي سبق بلورة مقولات لسانية عامة عكست الآراء اللسانية العربية الأصيلة التي لم تكن نتيجة اقتباس آراء فلسفية أو لسانية أجنبية .

يكشف المسار التاريخي للدرس اللغوي في العربية أنه ارتبط منذ نشأته بالقرآن الكريم حيث كانت أول خطوة عملية ممثلة في وضع النقط الاعرابي للقرآن من أبي الأسود ، فنقط التميز

بين الحروف المشابهة في الرسم التي عرفت بمصطلح «نقط الاعجام» من قبل نصر بن عاصم تلميذ أبي الأسود ثم لما جاء الخليل طور نقط أبي الأسود وذلك بتغييره الى علامات أكثر دلالة على الحركات من حيث هي أصوات قصيرة إذا أشيعت تأتت عنها حروف من جنسها وهدف ذلك عندي لم يكن حفظ النص القرآني من اللحن فقط وإنما كان بهدف فهمه ، ومحاولة الفهم هذه هي التي حددت مسار المنهج اللغوي وربطت بذلك بين كل علوم العربية التي تؤدي الى فهم النص القرآني ومن ثم فإن دراسة المنهج اللغوي العربي لا تكون صحيحة إلا بدراسة علوم العربية مجتمعة ومتكاملة ضمن نظامها الشامل . مع اعتماد الوصف والاستقصاء والتدرج حسب المستويات اللغوية . وهذا ما تفصح عند الدراسات العربية المتتالية والمتكاملة التي لو وقفنا عند كل منها تحليلاً وشرحاً وتفصيلاً وتمثيلاً لضاقت عنها هذه الصفحات .

لقد أسفر الدرس اللغوي للعربية عن اكتشاف القوانين التي تحكم العربية على أنها نظام كامل ، واستوجب ذلك قبل كل شيء الانطلاق من الوحدة التي لا تنفصم بين الشكل والمضمون ، لأن البنية اللغوية لا تستقل عن وظيفة اللغة الاجتماعية ، لذا تميزت الآراء اللسانية العربية منذ بداية تبلورها بأنها لم تنطلق من منهج وصفي بحت يعتمد على وصف الشكل وتحديد البنية الخارجية لظواهر اللغة ، بل انطلقت من منهج وصفي وظيفي لا يكتفي بوصف البنية الظاهرية لمختلف الظواهر اللغوية ، وإنما يكشف عن بناها العميقة ، ويبين ارتباط خصائص البنية اللغوية بالوظائف التي تؤديها في الكلام وبفضل اعتماد هذا المنهج الأصيل كانت قواعد العربية المستنبطة عامة وشاملة لجميع علوم العربية غير قاصرة على قواعد الصرف والنحو بل تعدتها الى الأصوات والقراءات والتجويد والعروض والبلاغة ، كما يمثله كتاب سيبويه .

إن هذه النظرة الشاملة للعربية كنظام كامل بما يتضمنه من أنظمة صغرى متفاعلة فيما بينها تكاملياً هي التي كشفت عن القوانين العامة للغة وأدت الى بلورة النظرية البنوية الوظيفية في العربية التي طبقها على ضوء الدراسات اللسانية الحديثة أستاذي جعفر دك الباب منذ 1973 فماذا نقصد بالنظرية البنوية الوظيفية ؟

البنوية الوظيفية هي منهج في الدراسة اللغوية وصفي وظيفي ، هو منهج وصفي لأنه يصف البنية اللعوية ، وهو منهج وظيفي في الوقت نفسه لأنه يبين الوظيفة التي تؤديها البنية اللغوية لذلك فهو يميز بين بنيتين غير منفصلتين للجملة في العربية البنية النحوية الساكنة

والبنيـة الإبلاغيـة المتحركـة انطلاقاً من مفهوم النظـام اللغـوي الـذي تتجلى العـلاقـة فيـه بين البنيتين في مستوى التركيب من خلال جانبين متلازمين للجملة هما :

أ – جانب المبنى الذي يتمثل في البنية الصوتية للجملة وتتجلى دراستها في ظاهرتين .

1 – ظاهرة تسلسل الكلمات المكونة للجملة .

2 – ظاهرة التنغيم باعتباره وسيلة لتمييز الأنواع المختلفة للجملـة الاخبـاريـة والاستفهـاميـة والطلبية والتعجبية .

ب – جانب المعنى الذي يتمثل في البنية المعنوية للجملة وتتجلى دراستها في مجالين :

1 – مجال الدراسة المنطقية للبنية المعنوية للجملـة وهو مجـال سـاكن لا يتغير حسب حـال السامع لأن الجملة فيه تدرس خارج السياق ويشترط فيه فقط توافر الاسناد المنطقي بين عمـدتي الجملة .

2 – مجال الدراسة الابلاغيـة وهو مجـال متغير حسب حـال السـامع ويـدرس ضمن السيـاق ويشترط فيه توافر الافادة بالنسبة للسامع وهنا تكمن وظيفـة اللغـة إذ أن أيـة لغـة إنسـانيـة لا تؤدي وظيفتها كاملة إلا بواسطة التراكيب الإسنادية المفيدة حصراً ، لأن التركيب عموماً يعرف بـأنـه «اجتماع كلمتين أو أكثر لعـلاقـة معنـويـة ذات تـأثير لفظي» وينقسم التركيب الى نـوعين أساسيين ينضوي تحت كل منهما أنواع فرعية :

1 – تركيب إسنادي وهو تركيب كلمات مؤتلفة إسنـاديـاً من مسنـد ومسنـد إليـه ويشتمل على فائدة تامة ، ويتضمن هذا النوع من التركيب صنفين :

أ – المركب الإسمي الإسنـادي وهو تركيب الاسم مـع الاسم لعـلاقـة اسنـاديـة أي أن ركني الإسناد فيه اسمان أو ما هو بمنزلتهما .

ب – المركب الفعلي الإسنـادي وهو تركيب الفعل مـع الإسم أي مـا كان المسنـد فيـه فعـلاً شريطة تقدمه على المسند إليه .

2 – تركيب غير إسنـادي وهـو تركيب كلمـات غير إسنـــادي لا يشتمـل على فـائـــدة يحسن السكوت عليها وينقسم هذا النوع من التركيب الى نوعين : تركيب إضافي وتركيب بيـاني ويشتمل هذا النوع كذلك على ثلاثة أنواع : التركيب الوصفي والتركيب التوكيدي والتركيب المزجي .

إن التمييز بين نوعية التركيب الأساسيين المـذكورين أعلاه يحـدد بـدقـة نوعيـة العلاقـة بين الكلمات في التركيب عموماً وهي قسمان :

1 – علاقة عامل بمعمول وتبحث هذه العلاقة في نظرية العوامل .

2 – علاقة تابع ومتبوع وتبحث هذه العلاقة في نظرية التوابع .

إن هذا الضرب من التمييز الذي استقرت عليه الدراسات اللغوية معتمدة بشكل واضح على الكلمة باعتبارها نواة معنوية كاملة رغم ما تعاور مصطلحها من مفاهيم استعمالية متميزة ومتكاملة فيما بينها ولكنها لا تخرج عن ارتباطها بجانبين متلازمين في طبيعة الكلمة بنوياً ووظيفياً حيث أن الجانب الأول يتعلق بالكلمة كمفردة من حيث صيغتها البنوية ، ودلالتها المعجمية ، ويتعلق الجانب الثاني من حيث أن الكلمة جزء من أجزاء الجملة التي لا يمكن أن تتألف من جزء واحد وظيفيا ، وإن تبدت أحياناً في شكل لفظة واحدة متصلة صرفياً إن هذا الجانب يبرز لنا مدى العلاقة الرابطة بين دراسة الكلمة ودراسة الجملة في العربية ، وهذا يعتبر سبق لعلم اللغة الحديث الذي ينطلق من اعتبار الجملة وحدة أساسية في اللغة لإقامة علم النحو على أساس دراسة بنيتها ، حتى غدا اتخاذ الجملة أساس كل دراسة نحوية وبداية كل وصف لغوي ونهايته من المبادئ المتلزمة في علم اللغة الحديث تماشياً مع أن ادراك الكل يسبق ادراك الأجزاء المكونة له وهذه الرؤية قلبت هرم نسق التكوين للمستويات اللغوية من حيث تدرجها ولقد اسفرت لذلك دراسات علماء العربية عن نمطية رباعية لأصناف الكلمة في العربية اعتماداً على الجانبين المذكورين سابقاً : (الكلمة كمفردة – وكضميمة في تركيب الجملة) وهذه الأنماط هي :

1 – الكلمة الجملة وهي الناتجة عن اتصال الضمائر بالأفعال اتصالاً اسنادياً مما يتكون منه وعنه تركيب اسنادي يبدو في الظاهر كأنه كلمة واحدة لا كلمتين لاتصالها صرفيا نحو (كتبت – نجحت) .

2 – الكلمة المتصلة بنوياً وغير المستقلة بالفهم وظيفيا ، وهي الناتجة عن اتصال الضمائر بالأفعال اتصالاً غير اسنادي مما يتكون منها وعنها تركيب غير اسنادي كاتصال ضمائر النصب بالأفعال نحو (علمه – كتبه) .

3 – الكلمة المنفصلة بنوياً وغير المستقلة وظيفياً ، وتمثلها الأفعال غير المستندة الى ضمائر المتكلم والمخاطب وبعض ضمائر الغائب نحو (كتب نجح) فالفعل هنا في بداية سياق كلامي ، كلمة منفصلة بنوياً غير مستقلة بالفهم وظيفياً لطبيعة الفعل نفسه في العربية التي يجب أن تكون مسندة بالضرورة لأن الفعل لا يستقل بالفهم دون فاعله .

4 – الكلمة المستقلة بالفهم وظيفياً والمنفصلة بنوياً . وذلك مقتصر على الأسماء ، لأن الاسم

هو ما دل على معنى مستقل بالفهم ليس الزمن جزءاً منه أي ما دل على معنى لذاته وبذاته . هذه الأنماط الأربعة للكلمة ، تبنى عليها أنماط من التراكيب متمايزة ، تعرف بسميات خاصة ، يوحد بينها مفهوم عام يتمثل في التعريف اللغوي للتركيب اللغوي نفسه ، وهو أنه يجب أن تتألف من كلمتين فأكثر ، وللتأليف طرائق معينة ، تعود للعلاقة بين أجزائه (تأثير وتأثر – أو عامل ومعمول) وتتفرع علاقة المعمولية من حيث طبيعة البناء في المستوى النحوي ، وما يترتب عليه من وظيفة الإفادة في المستوى الإخباري وقد تنبه علماء العربية الى هذه الجوانب منذ القديم ، وإن لم يشيروا تنصيصاً إلا الى طبيعة الكلمة الأولى وبذلك قسموا هذه التراكيب الى نوعين :

1) جملة الفعل والفاعل التي سميت في مرحلة الدراسات المتخصصة بالجملة : الفعلية ، حيث المسند (م) فيها فعلاً : شريطة تقدمه على المسند إليه (م إ) الذي يكون بالضرورة إسماً أو ما ينوب منابه وظيفياً كضمائر الرفع ، ويمتاز هذا النمط من التركيب الإسنادي ، بأن بنيته تتألف من كلمتين تكونان بنية نحوية لا انفصام فيها بين المسند والمسند إليه ، لأن الفاعل يعتبر جزء من الفعل الذي يسبقه .

2) جملة المبتدإ والخبر التي سميت كذلك فيما بعد بالجملة الإسمية ، سواء أكان المسند فيها فعلاً أم إسماً شريطة تأخره عن المسند إليه ، وتتألف بنيتها من كلمتين منفصلتين .

ومن هذين الصنفين تنتج ثمانية أنماط أساسية من التراكيب الإسنادية يتميز كل منها بخصائص معينة فارقة له عما عداه من الأنماط الأخرى هي :

1 – **النمط الأول :** م (م إ) ويتأتى عن إتصال ضمائر الرفع بالفعل نحو : (أكتب ، نكتب) .

2 – **النمط الثاني :** (م.م إ) ويتأتى عن إتصال ضمائر الرفع بالفعل نحو : (كتبت ، كتبنا ، كتبت) .

3 – **النمط الثالث :** (م+م إ) ويتأتى عن إسناد الأفعال الى الأسماء الظاهرة نحو : (كتب الطالب ، نجح التلميذ) .

4 – **النمط الرابع :** م إ+م (م إ) ويتأتى عن إسناد الأفعال الى ضمائر مستترة معلومة النوع لعودها على اسماء مذكورة بالضرورة قبل تلك الأفعال نحو : (الطالب كتب ، التلميذ نجح) .

5 – **النمط الخامس :** (م إ+م م إ2) وينتج هذا النمط من التركيب الإسنادي لجملة المبتدأ الذي خبره جملة فعلية فعلها مسند إلى ضمير رفع بارز نحو : (الطلاب كتبوا ، ونحن كتبنا) .

6 – **النمط السادس :** م إ1+ م+م إ2) وينتج هذا عن جمل المبتدإ الذي يكون خبره جملة فعلية فعلها مسند الى اسم ظاهر نحو : (الأستاذ كتب طالبه بحثاً قيماً) .

7 – **النمط السابع :** (م إ+م) وينتج ذلك عن الجملة الاسمية المحضة البسيطة حيث يكون كل من المبتدإ والخبر اسماً ظاهراً أو ما هو منزل بمنزلته كأسماء الإشارة نحو : (محمد مؤمن ، هو مؤمن ، هذا مؤمن) .

8 – **النمط الثامن :** م إ1+ م إ2+م) ويكون ذلك في الجملة الاسمية الكبرى ذات الوجه حيث يكون الخبر فيها جملة اسمية نحو : (محمد أبوه عالم) .

هذه الأنماط العامة التي تعرفنا بالقوانين اللغوية العامة والكبرى لنظام تأليف وإئتلاف ضمائم التركيب الاسنادي في العربية حيث رأينا أربعة أنماط للكلمة ونمطين أساسيين للتركيب المفيد ، يتأتي عنها ثمانية أنماط تركيبية لأضرب الجمل المفيدة المتميزة بنوياً ووظيفياً . بناء على أن اللغة والتفكير يشكلان وحدة لا انفصام فيها كأنهما وجهان لعملة واحدة يمثل الفكر فيها لغة كامنة بالقوة وللغة فكراً ظاهراً بالفعل ، ويتجلى ذلك تلازم اللفظ والمعنى من حيث العلامة بين الدال والمدلول سواء في مستوى الكلمة المفردة إذ الألفاظ أوعية للمعاني وخادمة لها ، ولا يوجد معنى عار من لفظ يدل عليه أم في مستوى الجملة من حيث جانباها :

– جانب المبنى الذي يتمثل في البنية الصوتية للجلمة الذي يستوجب دراسة ظاهرتين :

أ – ظاهرة ترتيب تسلسل الكلمات المكونة للجمل .

ب – ظاهرة التنغيم التي هي وسيلة لتمييز الأنواع المختلفة من حيث الأسلوب .

– جانب المعنى الذي يتمثل في البنية المعنوية للجملة الذي يستوجب دراستها في مجالين .

أ – مجال الدراسة المنطقية للبنية المعنوية وهو الجانب الوصفي للبنية الساكنة .

ب – مجال الدراسة الابلاغية للبنية المعنوية وهو الجانب الوصفي للبنية المتغيرة .

إن دراسة هذه المستويات المتدرجة للنظام اللغوي بدءاً من الأصوات وانتهاء بالنص ينطلق من مفهوم النظام اللغوي العربي الشامل الذي يتضمن أنظمة صغرى مندرجة ومتفاعلة فيما بينها تتجلى في الابلاغ المعنوي إنطلاقاً من الكلمة ومروراً بالجملة فالجمل فالفقرة ثم

النص وذلك بدراسة الجانبين المذكورين متلازمين حيث يتم التحليل اللغوي للنص الأدبي انطلاقاً من دراسة كل جملة من الجمل المكونة له كدراسة كل ضميمة من ضمائم الجملة مع إضافة عناصر الربط من وصل وفصل التي حد البلاغة عند بعضهم حيث تتم هذه الدراسة بالتوسع في دراسة السياق الكلامي والمقام ومعرفة العلاقة بين المقامات وتمظهرها في المقالات المحققة فعلياً لها في أضرب التراكيب اللغوية بالصورة الجمالية في النص وخصائصه الأسلوبية ومع كل هذا التصور المحقق في جانب الدراسة اللغوية النابع عن الدرس اللغوي العربي الأصيل المنطلق من القرآن الكريم والذي بلوره علماء العربية عبر المسار التاريخي للبحث اللغوي مع كل ما سبق فإني أرى أن تبني هذا المنهج وتعميمه في الدراسات اللغوية والأدبية الحديثة في العربية يستوجب جهوداً لجيل عربي مسلم معتز بتراثه وأصالته مدافع عن لغته وقرآنه بعيد عن الإستلاب والامعية وما ذلك بنادر ولا عزيز عن أبناء أمتنا العربية الإسلامية «وإن من يشعل شمعة لخير من بلايين يلعنون الظلام ولا يصنعون شيئاً» والعبرة - منذ القديم - بالفاعلية لا بالكثرة مع التبعية ، ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ صدق الله العظيم .

الهوامش

(1) فقه اللغة في الكتب العربية - د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربية - 1979 ، ص16 .

(2) الخصائص - ابن جني تحقيق محمد علي النجار - ج1 ، ص33 .

(3،4) الألسنية مبادؤها واعلامها - د. ميشال زكريا - ص180 .

(5) في علم اللغة التقابلي - د. أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة - 1985 ، ص17،18 .

(6،7) نحو نظرة جديدة الى فقه اللغة - د. جعفر دكء الباب ، مطبعة الأهالي - 1987 ، ص87،89 .

(8،9) الخصائص - ج2 ص328 ، ج1 ص27 .

(10) نحو نظرة جديدة الى فقه اللغة - د. دك الباب ، طريقة جديدة في تصريف الأفعال - 1991 ، ص44 .

(11) الكتاب - سيبويه تحقيق عبد السلام هارون - ج1 ، ص7 .

(12) المفصل في علم العربية - الزمخشري مطبعة التقدم بمصر - 1323هـ ط1 ، ص18 .

(13) شرح المفصل - ابن يعيش - ج1 ، ص73 .

(14) الجمل للزجاجي - تحقيق ابن شنب - ط2 ، ص49 .

(15) الاشباه والنظائر - السيوطي - ج2 ، ص62 ، 64 .

(16) فلسفة اللغة العربية د. عثمان أمين - ص15 .

(17) John stuart mill : system of logic, longuon 1941, p. 43.

(18) فلسفة اللغة العربية ، ص25 .

(19) من أسرار اللغة د. ابراهيم أنيس ، ص210 .

(20) سورة فاطر ، الآية 28 .

(21) اللغة – فندرسي – ص35 .

(22) علم اللغة التقابلي – أحمد ياقوت – ص37 .

(23) شرح شذور الذهب ، ص14 .

(24) المقتضب للمبرد ، ج1 ، ص141 .

(25) احصاء العلوم للفارابي ، ص3،4،5 (28) ص7 .

(26) نظرة جديدة الى فقه اللغة ، ص28 .